Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

11 Avril 2011
11 أبريل 2011

معتقل قلعة مكونة السري الرهيب يفتح أبوابه للسفراء الأوروبيين

السبت، 09 أبريل 2011 21:35 موقع لكم

فتحت أبواب المعتقل السري الرهيب "قلعة مكونة" لبعض السفراء والقائمين بأعمال بعض السفارات الأوربية المعتمدين لدى الرباط وذلك يوم الجمعة 8 أبريل.

جاء ذلك في إطار زيارة قاموا بها لإقليمي ورزازت وتنغير من أجل الوقوف على مصير المشاريع التي تمول كليا أو جزئيا من طرف برامج التعاون المخصصة من طرف الاتحاد الأوربي، أو بعض دول الإتحاد مثل ألمانيا وبلجيكا وغيرهما للمغرب.

فبعد تدشين فضاء المرأة لذي أنجز بقرية أيت بوبكر الواقعة على بعد حوالي ثلاث كيلومترات من المركز الحضري لقلعة مكونة، والذي يندرج في إطار مشاريع جبر الضرر الجماعي في المناطق التي عانت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، قام السفراء الأوربيون رفقة مسؤولين محليين عن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، بزيارة لما تبقى من أجنحة ومرافق المعتقل الرهيب السيء الذكر، الذي استعمل إبان سنوات الرصاص في الاحتجاز القسري وبدون محاكمات لأزيد من 400 معتقل من أبناء مختلف أقاليم المغرب.

ووقف السفراء الأوربيون الذين كانت علامات التأثر والحسرة العميقة بادية على وجوههم، على الظروف اللاإنسانية التي كان يعيش فيها المعتقلون قسرا في هذا المعتقل الرهيب، خاصة في فصل الصيف حيث تتجاوز درجة الحرارة 48 درجة مئوية تحت الظل، أو أثناء فصلي الخرف والشتاء حيث تنزل إلى ما دون 4 درجات تحت الصفر.

ولم يستسغ العديد من الزوار الأوربيين كيف استطاع العديد من المعتقلين قسرا في هذا السجن الرهيب، الإفلات من الموت المحقق، خاصة وأنهم ظلوا يفترشون الأرض ويلتحفون سقوف العنابر لفترات زمنية طويلة، فضلا عن التغذية الرديئة التي كانت تقدم لهم، يضاف إلى ذلك سادية بعض السجانين الذين كانوا ينتقمون من الضحايا حسب مزاجهم.

وقد بات جزء كبير من المعتقل الرهيب عبارة عن خراب، يتخذ منه الحمام البري ملجأ له، مما جعل السفراء الأوربيين يشددون على ضرورة التعجيل بترميمه حفظا للذاكرة، وتماشيا مع رغبة المغرب الرسمية في المصالحة مع ماضيه، خاصة وأن وزارة الثقافة سبق لها أن وقعت على اتفاقية في هذا الإطار مع "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" في صيغته السابقة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

DROITS DE L'HOMME

Le Conseil national passe à l'offensive

• Les résultats de l'enquête sur les incidents de Khouribga pour bientôt

• Le rapport annuel en débat devant le Parlement

«LE Conseil a terminé son enquête sur les derniers incidents de Khouribga. Les résultats seront rendus publics dans les jours qui viennent». L'affirmation de Mohammed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) lors d'une conférence donnée jeudi dernier à Rabat, montre sa volonté de faire aboutir les dossiers épineux. Sur son bureau figure l'affaire Ben Barka.

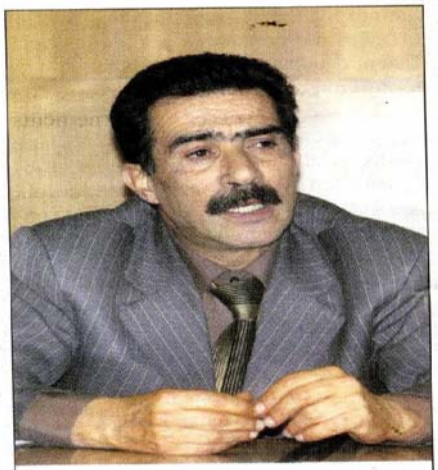

Pour Mohammed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme, «le Conseil prend au sérieux les revendications du mouvement du 20 février» (Ph. Jarfi)

Mohammed Sebbar a saisi cette occasion pour s'exprimer sur les dernières manifestations. Pour lui, «le mouvement du 20 février a prouvé que nous avons une jeunesse mûre et responsable. Ses revendications sont légitimes. Il faudrait les prendre au sérieux pour tout ce qui concerne les réformes dans notre pays ».

Lors de cette rencontre, le secrétaire général a mis l'accent sur le passage du CCDH au CNDH. Pour lui, il s'agit d'une étape très avancée dans le processus institutionnel de défense et de respect des droits de l'homme au Maroc. « Le CNDH peut être considéré comme un nouveau jalon qui vient s'ajouter à l'édifice institutionnel du pays. Il contribuera au renforcement des réformes structurelles engagées dans divers domaines», a-t-il ajouté. Le Dahir instituant le CNDH a octroyé d'importantes compétences et de vraies prérogatives. Sur ce chapitre, Mohammed Sebbar a souligné que «le Dahir garantit l'indépendance des organes du Conseil qui bénéficient désormais de l'immunité. De la sorte, ils ne seront jamais inquiétés sur leurs actes dans l'exercice de leurs fonctions ». Parmi les nouvelles attributions du CNDH, la prise d'initiative pour s'opposer à toute atteinte aux droits de l'homme.

Une autre nouveauté de taille, le rapport annuel du Conseil sera présenté au Souverain pour consultation. Le Conseil n'attendra pas son feu vert pour sa publication au Bulletin Officiel. Il sera soumis au débat devant les deux chambres du Parlement. Mohammed Sebbar a critiqué le défunt CCDH. Pour lui, «depuis sa mise en place, le Conseil n'a pas réussi la mission qui lui a été assignée. Il s'est impliqué à défendre la vision de l'Etat en traitant avec opacité certains dossiers déterminants». ❑

Soumaya BENCHERKI

العلم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعتزم عقد مؤتمر صحافي قريبا لتسليط الضوء على أحداث الشغب التي عمت خريبكة

أمينه العام متفائل بشأن الاختصاصات الموكولة له لتحقيق الإنتقال الديمقراطي المنشود

الرباط: العلم

● قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إنه سيعقد في القادم من الأيام مؤتمرا صحافيا سيخصص لتقديم خلاصة الأبحاث والتحريات التي قام بها وفد من المجلس الوطني حول أحداث مدينة خريبكة التي شهدت شغبا ملفتا ، حيث تم إضرام نار في سيارات وخربت ممتلكات عمومية وخاصة، وتم الاعتداء على ممتلكات.

وأكد الصبار، الذي كان يتحدث في لقاء مناقشة رعته المؤسسة الاستشارية الدولية "إم سي إي" أول أمس الخميس، بالرباط، أنه سيقدم تقريرا متكاملا ومحايدا حيال الأحداث السالفة الذكر، دون ان يقدم المزيد من التفاصيل.

وأوضح الصبار، كيفية انتقال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إلى مجلس وطني، عبر تعديل قانونه المنظم له، معتبرا ذلك مرحلة جد متقدمة في المسار المؤسساتي للمغرب، وخاصة على مستوى الدفاع عن احترام كافة حقوق الإنسان.

وأبرز الصبار أن الظهير المؤسس للمجلس، يعد آلية وطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان والحريات، مشيرا إلى استقلالية هذه المؤسسة، عن باقي السلط، وتنوع تركيبتها، وتوسع صلاحيتها، وتقوية فعاليتها، وذلك وفق ما تضمنته المعايير الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان، كما جاء في "مبادئ باريس". وأضاف الصبار أن إصدار الظهير المؤسس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تزامن مع الحراك السياسي والاجتماعي، الذي يشهده المجتمع المغربي، مؤكدا أن المملكة المغربية شكلت استثناء في المنطقة الإفريقية والعربية في هذا المجال، وذلك للعديد من الاعتبارات، يتجلى أهمها في تحقيق السبق عبر تدشين مرحلة جديدة، منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، على قاعدة حقوق الإنسان، توجت بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وعودة المنفيين، ومراجعة سلسلة من التشريعات المرتبطة بمجال الحقوق، والحريات العامة، ناهيك عن التعددية الحزبية التي حسم فيها منذ السنوات الأولى من استقلال المغرب، إذ تم منع الحزب الوحيد في المجال السياسي .

وتحدث الصبار عن دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لتطوير المسار الحقوقي وتعزيز دولة القانون، موضحا أن التغيير الحاصل، يكمن في تعزيز المكتسبات، والإنجازات التي حققها المغرب لتقوية دولة الحق والقانون، وتعزيز التقدم الديمقراطي.

وقدم الصبار توضيحات تخص صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمتعلقة أساسا بالاستشارة، والمراقبة ، وتقييم حالة حقوق الإنسان، وتقديم تقرير وطني وتقارير موضوعاتية، وكذا النهوض بثقافة وقيم حقوق الإنسان، وإشاعتها بين المؤسسات والمواطنين . و استعرض الصبارمشوار الاصلاحات التي باشرها المغرب في مجال تعزيز وتكريس حقوق الإنسان، مؤكدا على اللحظة القوية المتمثلة في إحداث هيئة الانصاف والمصالحة، لجبر الضرر الجماعي والفردي، ماديا ومعنويا ، عبر عقد جلسات استماع بثت مباشرة على امواج الإذاعات الوطنية والجهوية والتلفزة العمومية، وفتح ورش العدالة الانتقالية بنوع من الجرأة توجت بإصدار تقرير لهيئة الإنصاف والمصالحة، أجمع جل الفرقاء السياسيين والحقوقيين على أهمية نتائجه، مشيرا إلى أن تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، مثل بالنسبة للعديد من الفاعلين، الجسر الضروري للانتقال الديمقراطي. يذكر أن هذا اللقاء الذي حضره العديد من الفاعلين الحقوقيين والسياسيين ومهتمين وباحثين، يندرج في إطار الأنشطة التي دأبت على تنظيمها مؤسسة "إم سي أي" الاستشارية كل أول خميس من كل شهر من أجل مناقشة موضوع من مواضيع التنمية بالمغرب.

رسالة الأمة

اختتام فعاليات الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان

«دروب الذاكرة»... أو سنوات الجمر في عهد فرانكو

عبد الحق المضيمي

أسدل الستار أول أمس السبت بالمكتبة الوطنية للمملكة بالرباط على فعاليات الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان، التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي أقيمت تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، في الفترة ما بين 6 و 9 أبريل الجاري، بعرض الفيلم الوثائقي «دروب الذاكرة » لخوصي لويس بينيافويرتي، الذي يحكي عن سنوات الجمر في عهد فرانكو.

وتميزت دورة هذه السنة، التي تعد الثانية من نوعها في إطار اضطلاع المجلس بمهامه في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، بتكريم السينمائي الراحل أحمد بوعناني من خلال عرض فيلمه «السراب»، وبتنظيم مجموعة من الندوات الفكرية والحقوقية التي عالجت عدة مواضيع همت بالخصوص «الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي» و«حقوق الإنسان في السينما المغربية» و«ظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطية» و«الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية» و«تمدرس الفتاة في المجال القروي» و«السينما والتاريخ».

كما عرفت هذه اللقاءات التي نظمت بتعاون مع مجموعة من الشركاء من بينهم مجلس الجالية المغربية بالخارج والمركز السينمائي المغربي، ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط ومؤسسة البنك الشعبي للتربية والثقافة، و حظيت بدعم مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير والمهرجان الدولي للفيلم ومنتدى حقوق الإنسان بجنيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وعدد آخر من المؤسسات الوطنية ووسائل الإعلام المسموع والمرئي والمكتوب -عرفت- عرض نحو 15 عملا سينمائيا ما بين الأعمال الروائية والوثائقية تتناول عددا من المواضيع المرتبطة بحقوق الإنسان (الهجرة، العبودية، العنف، الذاكرة، الحرب الأهلية، البيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن تنظيم عدد من اللقاءات مع مخرجي بعض الأفلام المعروضة خلال هذه الدورة. وكذا مع كتاب سيناريو وناشطين حقوقيين وباحثين وفنانين .

وأوضح منظمو التظاهرة ، أن اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان هي بمثابة جسر للتواصل والحوار بين مختلف ثقافات منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومناسبة للنقاش بين مختلف الفاعلين، فضلا عن تقاسم وتبادل التجارب السينمائية التي تتناول واقع حقوق الإنسان بالمنطقة والمساهمة في تشجيع الإنتاجات السينمائية التي تنكب على معالجة هذا الموضوع في مختلف جوانبه.

وجدير بالذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بادر، في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، إلى بلورة «الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان» التي تدمج السينما كرافعة ثقافية أساسية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، كما وقع المجلس (من خلال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان) اتفاقية شراكة وتعاون مع المركز السينمائي المغربي تهم تشجيع الإنتاجات السينمائية المتعلقة بحقوق الإنسان وحفظ الذاكرة وماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى شراكته مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، التي أراد المجلس من خلالها إشراك المبدعين والفنانين في نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها، دون إغفال توقيع المجلس والائتلاف والرابطة المحمدية للعلماء لميثاق تعاقدي لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

وللإشارة ستتم إعادة عرض عدد من أفلام الدورة بالمركز الثقافي الفرنسي بالقنيطرة من 12 إلى 14 أبريل 2011.

Revue ... Homme

بيان اليوم

اختتام فعاليات اللقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان

أسدل الستار مساء السبت الماضي على فعاليات الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان بعرض الفيلم الوثائقي «دروب الذاكرة» (2009) للإسباني خوصي لويس بينيافويرتي.

ويسعى «دروب الذاكرة» إلى استعادة جزء من الذاكرة في الفضاء الثقافي المتوسطي والجواب عما إذا بلد ما يستطيع أن يعيد ابتكار تاريخه كل يوم؟ رغم أن بعض الظروف التاريخية قد تدفع نحو طي صفحة الماضي وتجاوزها مما يعطي الانطباع بتناسيها، إلا أن الواقع يأتي دائما ليثبت العكس.

وقد بدأ النقاش مع «صرخة رجل» ليستمر بقاعة الفن السابع في قلب الرباط، مع «العبودية الجدية» و«صداع» و«درس في التاريخ» و«الدفتر» و«شهادة» و«حلول محلية لاختلال عالمي»، ف«صلاة لطرد شيطان الحرب» و«عبد الكريم الخطابي وحرب الريف» و«مفروزة القلب» و«سانتياغو 73»، قبل أن يختتم أمس ب«دروب الذاكرة».

كما خلقت هذه اللقاءات، التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على مدى أربعة أيام ومن خلال ندوات وموائد مستديرة، حوار جديا بين ثقافات حوض المتوسط حول مجموعة من المواضيع ك«حقوق الإنسان في السينما المغربية» و«الاتجار في البشر» و«السينما والتاريخ» و«تعليم الفتيات بالعالم القروي» و«الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية»، بمساهمة ثلة من الحقوقيين والباحثين والمخرجين والفنانين.

وجدير بالذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بادر، في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، إلى بلورة «الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان» التي تدمج السينما كرافعة ثقافية أساسية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، كما وقع المجلس (من خلال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان) اتفاقية شراكة وتعاون مع المركز السينمائي المغربي تهم تشجيع الإنتاجات السينمائية المتعلقة بحقوق الإنسان وحفظ الذاكرة وماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى شراكته مع الائتلاف المغربي.

Revue de Presse du Conseil National

أخبار اليوم المغربية

مفكرون وباحثون يشيدون بالثورات العربية

إدغار موران وكمال الجندوبي يتحدثان عن الربيع العربي

■ حليمة أبروك ■

أشاد إدغار موران، الفيلسوف والمفكر الفرنسي، بالحركية الشعبية والسياسية التي تشهدها عدد من البلدان في المنطقة العربية، وتحدث موران عن الربيع العربي، معتبرا بأن أكثر ما يميزه يكمن في تلقائيته وسلميته المطلقة، بالإضافة إلى الدور الريادي الذي يضطلع به الشباب. وتحدث موران أول أمس السبت، خلال ندوة تحت عنوان «الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي»، بقاعة الفن السابع بالرباط في إطار الدورة الثانية للقاءات المتوسطية حول السينما وحقوق الإنسان التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن محاولات الأنظمة في الوطن العربي إجهاض تلك الحركية الشعبية بطرق مختلفة، حيث عمد البعض إلى قمعها، فيما قرر آخرون تقديم تنازلات قد تتلاءم مع جزء من مطالب الحركة الشعبية من خلال الإعلان عن القيام ببعض الإصلاحات. في نفس السياق اعتبر موران أن المغرب لديه نقط التقاء كما لديه بعض الخصوصيات التي تجعله يختلف شيئا ما عن باقي البلدان في المنطقة العربية، في حين اعتبر بأن العالم العربي لا يتضمن أية بدائل قد يلجأ إليها المواطن العربي بل هناك فقط أنظمة ديكتاتورية وبوليسية وعسكرية وعلمانية، كلها أو أغلبها موال للغرب، و كان بديهيا أن تشهد هذه البلدان بروز تطلعات ومطالب قد تبدو كبيرة في اتجاه ضمان حقوق الإنسان والكرامة والشرف والحرية، وهي التطلعات والمطالب التي وصفها موران بـ«الديمقراطية العميقة» والصرفة.

واعتبر موران أن الديمقراطية

إدغار موران

في حد ذاتها مغامرة رائعة بل لعلها أروع مغامرة ضمن مجموعة من المغامرات التي يشهدها التاريخ الإنساني، مضيفا بأن الوقت آن للانتقال من الإلهام الديمقراطي إلى الواقع الديمقراطي، معترفا بأن الأمر قد يكون صعبا وداعيا في نفس الوقت إلى الثقة في قوة هذه الثورات التي تؤكد على أن انهيار الحركات الديمقراطية سيكون «خطيرا» ليس فقط بالنسبة للعالم العربي، بل وأيضا بالنسبة للمنطقة المتوسطية وأوروبا، داعيا الغرب إلى دعم هذه المغامرة «الديمقراطية». وتعزيزا للفكرة الأخيرة تحدث موران عن تردد أوروبا في دعم أو صد الثورات التي تشهدها المنطقة العربية، مرجعا الأمر إلى عدم وضوح الصورة وإلى التخوف من فزاعة الإسلاميين التي ترفعها الأنظمة للحصول على مساندة الغرب.

Revue de Presse L'Homme

أخبار اليوم المغربية

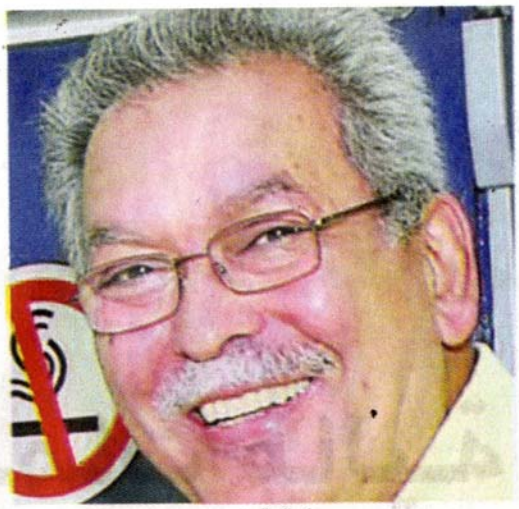

كمال الجندوبي

من جهته تحدث كمال جندوبي، العضو في الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والمعارض السابق، للنظام التونسي عن النموذج التونسي الذي ألهم شعوب المنطقة ومنحها أملا منطقيا وواقعيا ومكنها من حلم قابل للتحقق، يتمثل في الحرية والانعتاق من الأنظمة الديكتاتورية، وأفاد بأن تونس تعيش حاليا فوضى «خلاقة»، مبرزا الوعي السياسي الذي أصبح سائدا لدى الشباب بالإضافة إلى جميع الطبقات الاجتماعية، بما فيها تلك التي تعيش في المناطق النائية جدا في البلاد.

كما أشار إلى أن الحكومة التونسية، التي دعت إلى تنظيم انتخابات دستورية يوم 24 يوليوز المقبل، قد أحدثت لجنة تضم ممثلي مختلف مكونات المجتمع وستكلف بتحقيق أهداف الثورة. وأشاد جندوبي، الذي عاد إلى بلاده بعد سقوط نظام بنعلي وعقب سنوات قضاها في المنفى، بالمغرب الذي شكل باستمرار ملجأ للمناضلين التونسيين، كما استعرض في سياق مداخلته مجموعة من مظاهر ثورة الياسمين.

وتطرق عبد الحي المودن، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق بالرباط والعضو السابق بهيئة الإنصاف والمصالحة، إلى النموذج المغربي الذي لا يمكن فصله عن ما يقع في باقي البلدان المجاورة، وتحدث عن فعل الثورة الذي لم يكن فعلا مهاجرا التاريخ قبل أن تأتي الثورة التونسية التي صدرت هذا الفعل إلى باقي البلدان في المنطقة العربية، مرجعا إليها الفضل في الانفتاح الذي أصبحت تعيشه معظم بلدان المنطقة وهامش الحرية الذي أصبح متاحا لمناقشة مجموعة من المواضيع التي كانت «محظورة»، كما تحدث المودن عن اللغة الجديدة التي انتشرت مع انتشار الثورة التونسية وهي لغة «أرحل» أو «ديكاج» التي كان يعجز أي كان عن قولها لمن لا يقومون بمسؤولياتهم ومهامهم كما يجب، واعتبر المودن بأن أجواء الثورات في المنطقة تزامنت مع وعود بالانتقال الديمقراطي في المغرب. ولعلها الحركية التي جعلت من الوعود أمرا واقعا وضروريا، حيث أن المغرب شهد في ظرف وجيز عقب ذلك عددا من الإصلاحات، من دون المس بالنظام لأن الشعب أجاب بوضوح عن تساؤل، كان يتبادر إلى ذهن البعض، عن إمكانية العيش من دون ملك بالنفي.

يشار إلى أن الدورة الثانية للقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان المختتمة، مساء أمس الأحد، برحاب المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، شكلت مناسبة لمناقشة مجموعة من المواضيع الراهنة والطارئة في ظل الظرفية العربية والدولية الاستثنائية، كما أنها كانت فرصة للقاء فريد لعشاق الفن السابع بنوع متميز من السينما العالمية الملتزمة بقضايا حقوق الإنسان، وقد عرفت اللقاءات سواء الفكرية أو السينمائية في إطار هذه الدورة مشاركة واسعة لمجموعة من الباحثين والمفكرين والسينمائيين والحقوقيين الذين أدلوا بدلوهم في مواضيع «الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي» و«حقوق الإنسان في السينما المغربية» و«ظاهرة الاتجار في البشر في المنطقة المتوسطية» و«الاختفاء القسري في المنطقة المتوسطية» و«تعليم الفتاة في المجال القروي في المنطقة المتوسطية» و«السينما والتاريخ».

Revue de presse

LE MATiN.ma

DÉMOCRATIE ET DROITS DE L'HOMME

L'état des lieux dans le monde arabe

L'enjeu est de savoir passer de l'aspiration démocratique à la réalisation démocratique en impliquant toutes les parties de la société.

MERIEM RKIOUAK

«La démocratie et les droits de l'Homme dans le monde arabe». C'est ce thème aussi vaste qu'épineux qui a été au centre des débats lors de la journée de clôture des deuxièmes rencontres méditerranéennes sur le cinéma et les droits de l'Homme, organisées à Rabat du 6 au 9 avril. D'éminents chercheurs académiques ont apporté leurs éclairages sur l'état des lieux des démocraties arabes et les perspectives qui se dessinent devant elles. Actualité oblige, ce qu'on appelle désormais le « printemps arabe» s'est invité au débat. «Sommes-nous devant une refonte de la relation entre le gouvernant et le gouverné ou bien devant une simple petite révolution ?», s'interroge Mustapha El Yeznassi, modérateur de la conférence. «Il s'agit plutôt d'un surgissement impétueux d'une aspiration aux droits légitimes et à la dignité», rétorque le philosophe et sociologue français Edgar Morin. Une telle aspiration n'est pas propre aux pays arabes, africains ou encore ce qu'on appelle les pays du Sud, loin s'en faut. Elle est universelle. «Le printemps arabe nous a révélé que dans la diversité culturelle, linguistique et ethnique que recèle le monde, il existe une unité d'aspiration», analyse M. Morin. Mais suffit-il d'aspirer à la démocratie et d'espérer pour voir changer les choses ? Il est temps de passer à l'acte selon le sociologue français : «La question aujourd'hui est celle-ci : comment passer de l'aspiration démocratique à la réalisation démocratique et, sur un autre niveau, comment passer de l'état de sujet à l'état de citoyen à part entière ?». Jeter les bases d'institutions capables d'accompagner la transition démocratique est certainement essentiel, mais pas suffisant. Sans l'implication des citoyens, tout processus de reconstruction démocratique sera voué à l'échec ou bien accouchera d'une démocratie fragile, chancelante qui va s'effondrer à la première épreuve. Edgar Morin ne le dira jamais assez : «La démocratie a besoin pour s'enraciner d'une vitalité civile plus que d'institutions». Évidemment, cet enracinement ne se fera pas dans la douceur, puisqu'on parle de jeunes démocraties susceptibles de succomber à un moment ou un autre. La démocratie, pour reprendre les termes du penseur français, est une «aventure périlleuse» mais nécessaire qu'il faut vivre avec ses aléas et ses risques. De la Tunisie, Kamal Jendoubi du réseau euro-méditerranéen des droits de l'Homme est venu apporter un témoignage vivant sur les insuffisances de la période post-révolution. «La Tunisie d'aujourd'hui est un pays en bouillonnement, qui vit une sorte de désordre créatif. Au sentiment de joie se mêle un autre d'insécurité, sachant que plus de 7.000 prisonniers, libérés par le régime de Ben Ali en réaction aux manifestations, demeurent dans la nature. Mais, en général, la situation n'est pas aussi chaotique qu'on la décrit et les taux de criminalité, jusqu'à maintenant, ne prêtent pas à l'inquiétude». En revanche, les bienfaits du printemps tunisien ont été tangibles, ne serait-ce que pour avoir accéléré la roue des réformes. Ainsi, au lieu de petites réformes sectorielles lentes et peu visibles, l'heure est désormais pour les grandes réformes et les stratégies flexibles. «La stratégie, contrairement au programme qui est fixe, peut être modifiée pour s'adapter à des situations nouvelles», précise Abdelhay Moudden, professeur des sciences politiques et des relations internationales à la Faculté de droit de Rabat. Pour que de telles stratégies de réforme puissent se réaliser, le concours des pays occidentaux s'avère nécessaire. Jusqu'à présent, ceux-ci se montrent divisés et généralement méfiants vis-à-vis des mouvements de contestation qui se forment dans la région arabe. Cette méfiance trouve son explication, d'après Edgar Morin, dans plusieurs éléments : «La peur d'une éventuelle migration massive à l'Europe suite aux révolutions arabes, de l'impact sur les ressources pétrolières et, enfin, de la montée en puissance du mouvement «islamiste», un descriptif qui mélange Islam, musulmans et terroristes». ■

LES CLÉS

Journée de clôture

- Conférence-débat autour du thème : «La démocratie et les droits de l'Homme dans le monde arabe».
- Projection des films «Mafrouza/cœur» de la réalisatrice britannique Emannuelle Demoris, «Santiago 73-post mortem» de Pablo Larrain et «les Méandres de la mémoire» de l'Espagnol Jose Louis Penafuerte.
- Rencontres avec Pablo Larrain et Jose Louis Penafuerte.

LE MATiN.ma

La démocratie a besoin pour s'enraciner d'une vitalité civile plus que d'institutions.

QUESTIONS À

«La crise actuelle est essentiellement une crise de confiance»

KAMAL JENDOUBI,
• Responsable au réseau euro-méditerranéen des droits de l'Homme.

• Comment évaluez-vous l'expérience démocratique marocaine ?

Le Maroc a été l'un des premiers pays arabes à s'être engagé dans la réforme et le dialogue démocratique pacifique. Aujourd'hui, après les évolutions enregistrées dans certains pays du monde arabe, les demandes de réformes répondant mieux aux attentes du peuple se font de plus en plus insistantes. Les premières réactions ont donné satisfaction à ces demandes. Reste un certain nombre de mesures à entreprendre, notamment pour garantir l'indépendance de la justice qui est le gage de réussite de n'importe quel processus démocratique. Cette question fait partie d'ailleurs des préoccupations de la commission chargée de la révision de la Constitution. Faut-il le dire, il ne s'agit pas d'un processus purement juridique, loin s'en faut. L'indépendance de la justice renferme en effet une dimension psychique, étant donné que la crise actuelle dans de nombreux pays est essentiellement une crise de confiance. Ce qui est important à présent, c'est que le peuple marocain dans toutes ses composantes, hommes, femmes et jeunes, croie fermement au résultat de ce processus démocratique et au changement qu'il va engendrer.

• Quels sont les risques que comporte la reconstruction démocratique et comment faire pour les pallier ?

Il ne faut pas oublier que ces manifestations ont en quelque sorte pris tout le monde de court. On savait pertinemment que tôt ou tard, elles allaient avoir lieu, mais on ne s'attendait guère à ce qu'elles se produisent aussi vite. Pour parler du cas de la Tunisie dont je suis issu, j'estime que le plus grand danger pour le processus de transition démocratique consiste dans les résidus du régime de l'ancien président.

Ben Ali est effectivement parti, mais il a laissé derrière lui un énorme tentacule, celui de l'ancien parti politique dominant qui a pris la Tunisie en otage pendant plus de 20 ans et qui veut s'emparer de la scène politique.

Libération

Deuxième Rencontres méditerranéennes

"Cinéma et Histoire" en débat à Rabat

"Cinéma et Histoire", est le thème d'une conférence organisée dernièrement à Rabat, par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), dans le cadre de "la deuxième édition des rencontres méditerranéennes cinéma et droits de l'Homme".

S'inscrivant dans le sillage de la stratégie du CNDH en matière de promotion des droits de l'homme, les Rencontres méditerranéennes cinéma et droits de l'Homme tendent à ouvrir un débat sur les problématiques des droits humains dans l'aire culturelle méditerranéenne, de faire connaître la création cinématographique et d'encourager la production et la diffusion dans ce domaine.

Animée par l'historien Abdelahad Sebti, la conférence qui a réuni une pléiade cinéastes marocains et étrangers, a été l'occasion de présenter tout un panel d'approches liées à la relation entre le cinéma et l'histoire, autrement dit, entre le documentaire historique et sa représentation cinématographique.

Le film documentaire, en tant que genre cinématographique, fait appel à des voix et des mémoires et se base sur un récit relatant des faits historiques inspirés de la réalité d'un peuple ou d'un évènement, a fait savoir M. Sebti, ajoutant que l'interaction entre le cinéma et l'histoire se fait de manière "naturelle", puisque le septième art puise sa thématique des faits historiques.

Pour la cinéaste marocaine Nezha Drissi, le film documentaire est toujours au service de l'histoire, tout en étant un moyen de faire avancer les pensées et de "convoquer les archives de l'histoire humaine".

Les intervenants ont, par ailleurs, souligné qu'au-delà des aspects techniques du cinéma, cet art demeure un genre littéraire qui touche un large public, recourant à un panel d'approches sociales, historiques ou fictives pour refléter le fin fond des sociétés et leurs soucis.

La deuxième édition des Rencontres méditerranéennes cinéma et droits de l'Homme (6-9 avril), était aussi l'occasion de rendre hommage au défunt Ahmed Bouaânani. Outre la projection de films de réalisateurs de différentes nationalités, le programme de la manifestation comportait aussi des conférences sur des thèmes touchant au cinéma et aux droits de l'Homme.

MAP

Revue de Presse du Con

Demain online

Remous islamistes autour du CNDH

Pour la composition des membres du nouveau Conseil national des droits humains (CNDH), la direction de ce dernier a contacté onze associations locales de défense des droits de l'homme pour leur demander de proposer chacune trois candidats.

Par la suite, seul un nom devra être choisi pour chaque association.

Pour le Forum Dignité (Mountada karama), trois noms ont été retenus. Ceux de Mustapha Ramid, Abdelali Hamidine et Mohammed Hakiki.

Or, ayant appris la nouvelle, les familles des détenus islamistes de la coordination « *Vérité pour la défense des détenus islamistes* » et du collectif « *Ensemble pour l'équité* », qui est un rassemblement des anciens détenus de la *Salafia jihadia*, ont décidé de demander au CNDH que seule la candidature de Hakiki, qui est l'actuel président exécutif du Forum Dignité, soit retenue.

L'homme est aux yeux de ces deux collectifs, « *qui réunissent le plus de familles et d'anciens détenus* », selon un observateur, la seule personnalité indépendante capable d'être un vrai interlocuteur du CNDH dans le dossier de la *Salafia Jihadia*.

Ces familles estiment que leurs parents ont été torturés par les forces de l'ordre, spécialement par la DST, et injustement condamnés à de lourdes peines pour le simple fait d'être des islamistes. Pas des terroristes ni des radicaux mais simplement des islamistes. Pour cela ils demandent que leur représentant soit quelqu'un qui comprenne leur désarroi et amertume. Et pour eux, le meilleur c'est Hakiki. Ce qui en aucun cas, estime un membre du collectif « Ensemble pour l'équité », ne met en doute l'honorabilité de Ramid et Hamidine.

Mais, la décision appartient au CNDH, qui devra la prendre dans le secret de ses bureaux et en prenant en considération plusieurs autres facteurs.

A part cela, un autre collectif récemment créé à l'initiative d'un certain Jalal Moudden, qui avait été impliqué dans les attentats du 16 mais 2003, « *et qui n'inspire pas beaucoup de confiance chez les islamistes* » selon la même source, aspire également à intégrer le CNDH. Le nom de ce collectif est « *Front National pour la défense des détenus islamistes* ».

Rien que ça !

Badr Soundouss

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المغربية

قام بزيارات استطلاعية لعدد من المنشآت المنجزة في إطار التعاون المشترك

وفد من سفراء دول الاتحاد الأوروبي يتفقد مشاريع تنموية في ورزازات وتنغير

ورزازات (و م ع) – قام وفد يضم عددا من السفراء والمكلفين بالأعمال في سفارات بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يوم الجمعة المنصرم، بزيارات استطلاعية لعدد من المنشآت، التي أنجزت في إطار التعاون المشترك بين المغرب والاتحاد الأوروبي، أو بين المغرب وبعض دول الاتحاد.

وضم وفد السفراء، الذين كانوا مرفقين بمستشاري التعاون ورؤساء مهام معتمدين من طرف بعض دول الاتحاد الأوروبي لدى المغرب، سفراء كل من ألمانيا، وبلجيكا، وفنلندا، وهولندا، وبولونيا، والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى المكلفين بالأعمال في سفارات كل من فرنسا والدنمرك والسويد.

واطلع الوفد الأوروبي في مدينة ورزازات على مختلف الأنشطة، التي تزاولها تعاونية "كوروزا"، التي تختص في تثمين حليب الماعز عبر إنتاج أصناف مختلفة من الجبن، إضافة إلى إنتاج العسل واللحوم.

كما تضطلع هذه التعاونية بمهام أخرى، من ضمنها، على الخصوص، العمل على الرقي بالوضع المادي والاجتماعي للمرأة القروية في ورزازات.

وتأسست تعاونية "كوروزا" سنة 2005، بعدما جرى جلب 225 رأسا من الماعز الحلوب من منطقة الألب الفرنسية، إذ جرى توزيعها على نساء المنطقة، اللواتي يلتزمن بإعطاء كل مولود جديد لهذا القطيع لأسرة لم يسبق لها الاستفادة من هذه المبادرة التضامنية.

وتحظى تعاونية "كوروزا"، التي تعد نموذجا يحتذى في مجال التضامن الأسري بدعم مادي من طرف الاتحاد الأوروبي، وعمالة إقليم ورزازات، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لورزازات، إضافة إلى "جمعية تربية المواشي دون حدود" (إيلفاج سون فرونتيير)، وهي منظمة مدنية فرنسية ساهمت في مواكبة مختلف مراحل تأسيس هذه التعاونية النسائية.

أما في مدينة قلعة مكونة (إقليم تنغير) فأشرف وفد السفراء والمكلفين بالأعمال في السفارات الأوروبية بالرباط على تدشين "الفضاء النسوي" بقرية آيت بوبكر، الذي كلف إنجازه غلافا ماليا إجماليا بقيمة 430 ألفا و300 درهم، ضمنها 387 ألفا و270 درهما، عبارة عن دعم من طرف مندوبية الاتحاد الأوروبي المعتمدة لدى المغرب.

ويندرج هذا المشروع، الذي ساهمت في تمويله مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، ضمن برنامج دعم المبادرات الخاصة بجبر الضرر الجماعي الموجهة لفائدة سكان المناطق، الذين عانوا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إذ يشرف المؤطرون العاملون في هذا المشروع على محو الأمية في صفوف نساء المنطقة، وتلقينهن مبادئ حقوق الإنسان، ومقومات المواطنة، فضلا عن تلقينهن بعض الحرف، التي تساهم في تحسين وضعهن المادي.

وفي أعقاب تدشين "الفضاء النسوي" لقرية آيت بوبكر، قام وفد السفراء والمكلفين بالأعمال ومستشاري التعاون ورؤساء المهام المعتمدين من طرف بعض دول الاتحاد الأوروبي لدى المغرب، رفقة مسؤولي المكتب الإداري الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بزيارة للبناية التي كانت مسخرة في مدينة قلعة مكونة للاحتجاز التحكمي للأشخاص من ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وفي أعقاب ذلك، قام الوفد الأوروبي بزيارة استطلاعية لمحطة التطهير السائل لقلعة مكونة التي أنجزت على مساحة إجمالية تصل 7 هكتارات، في إطار برنامج التعاون الألماني، إذ كلف إنجاز هذا المشروع غلافا ماليا قدره 34,4 مليون درهم.

واختتم الوفد زياراته الاستطلاعية، بتفقد أجنحة ومصالح المركز الصحي الحضري لقلعة مكونة الذي أنجز في إطار مشروع دعم الولوج إلى العلاجات الصحية، الذي يحظى بدعم من برنامج التعاون البلجيكي.

وكان وفد من مستشاري التعاون ورؤساء مهام معتمدين من طرف بعض دول الاتحاد الأوروبي لدى المغرب قام، يوم الخميس المنصرم، بزيارة تفقدية لعدد من المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية في إقليمي ورزازات وزاكورة.

وتهدف هذه الزيارات التي أصبحت تنظم بشكل دوري مرة واحدة في كل سنة إلى الوقوف على سير العمل في المشاريع التي سبق للاتحاد الأوروبي، أو لبعض الدول العضوة في الاتحاد أن ساهمت في إنجازها في إطار برامج التعاون، التي تخصصها هذه الدول للمغرب قصد المساهمة في تنميته خاصة في العالم القروي.

Revue de ... ts de l'Homme